

دور الحوافز التشجيعية في استخدام الشركات الصناعية السياسات المحاسبية للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية

(دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية بالمنطقة الغربية)

د. رمضان مسعود عبدالله خليفة — كلية المحاسبة الرجبان — جامعة الزنتان

المقدمة :

تزايد اقتناع الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تواجه اليوم تحديات اجتماعية كبيرة في مسيرة عملها وتحمل مسؤولياتها وتفاعلها مع المجتمع، سعياً لتحقيق أهدافها الاقتصادية أولاً، وتحقيق احتياجات المجتمع ثانياً، وبالتالي فأعمال الشركات الصناعية قد تخلف أضراراً بيئية تؤثر على صحة السكان القاطنين في تلك المناطق التي تشتغل فيها مصانع تلك الشركات بسبب التلوث البيئي، وعدم وضع سياسة واضحة لحماية البيئة من قبل تلك الشركات، كما أن العاملين بتلك الشركات قد يتعرضون أيضاً بعد فترة زمنية من العمل للمخاطر صحية بسبب تعرضهم لهذا التلوث، ونتيجة لذلك فإن الشركات الصناعية تتعرض إلى ضغوطات دولية ومحلية مثل: منظمة حماية البيئة، ومنظمة حقوق الإنسان، ونقابات واتحادات العمال، لوضع سياسة واضحة لحماية البيئة من مخلفات مصانع تلك الشركات، وعليه فإن الكثير من الشركات الصناعية وضعت سياسات الدعم والمشاركة في تنمية المناطق التي تشتغل فيها تلك الشركات، وكذلك وضع سياسات لدعم منتجيتها مثل: إقامة دورات تدريبية على فترات لرفع كفاءتهم الوظيفية، ومنح عاملها تأميناً صحياً، وإنشاء نوادي ترفيهية خاصة بعاملها وعائلاتهم، وهذا يتطلب من هذه الشركات الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في قوائمها المالية، فتقييم المشروعات على أساس المنفعة/ التكلفة الاجتماعية أصبحت أداة أساسية لتقييم المشروع على ضوء الأهداف القومية التي تتضمنها خطة التنمية الاقتصادية لذلك يفضل أن تؤسس قرارات الاستثمار على معلومات ذات خصائص اجتماعية حتى يمكن التعرف على الربحية الاجتماعية (التكلفة/ المنفعة)، والتي تهدف إلى قياس آثار المشروع على المستثمرين، والمستهلكين، العمال، البيئة، المجتمع.

ثانياً – مشكلة الدراسة :

إن الشركات الصناعية تسعى إلى الإفصاح عن نشاطاتها الاجتماعية بقوائمها المالية لغرض تحسين صورتها أمام المنظمات الدولية والمحلية والجهات الحكومية داخل الدولة التي تشتغل فيها حتى تتحصل على حوافز تشجيعية من الدولة والمنظمات المحلية والدولية فتقوم هذه الشركات بالإفصاح عن نشاطاتها الاجتماعية بقوائمها المالية .

وعليه فإن سؤال البحث يمكن ان يكون على النحو التالي :

هل الشركات تتبع سياسات محاسبية كافية تساعد على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالشركة ؟ وهل توجد حوافز تشجع الشركات الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية ؟

ثالثاً – أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة بأنها من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع حسب علم الباحثين في المنطقة الغربية في ليبيا, كما تبرز أهمية الدراسة بأنها تناولت الحوافز التشجيعية التي قد تمنحها الدولة للشركات التي تلتزم بالإفصاح عن النشاطات الاجتماعية بقوائمها المالية.

رابعاً – أهداف الدراسة :

توجد عدة أهداف ترغب هذه الدراسة في تحقيقها تتمثل في الآتي :

- 1- التعرف على السياسات المتبعة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.
- 2- التعرف على السياسات التي تتبعها الشركات في حماية البيئة المتواجدة فيها.
- 3- التعرف على الرعاية الصحية التي تقوم بها الشركات للمحافظة على كوادرها البشرية من المخاطر الصحية.
- 4- التعرف على الحوافز التشجيعية للشركات التي تفصح عن نشاطاتها الاجتماعية بقوائمها المالية.

خامساً - الدراسات السابقة واشتقاق فرض الدراسة :

توجد بعض الدراسات التي تناولت الموضوع وهي على النحو الآتي:

1- دراسة جني محمد علاء الدين, وبراق محمد بعنوان (الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية - دراسة ميدانية)

تهدف الدراسة إلى مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية, والوقوف على اهتمام تلك المؤسسات الاجتماعية, ودراسة تأثير الإفصاح المحاسبي لهذه المجالات على قرارات مستخدمي القوائم المالية, وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود اختلاف في الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية, فالمستهلكون يتصدرون الأولوية, ثم المجتمع المحلي, يليها مجال الموارد البشرية, وأخيراً حماية البيئة, كما توصلت الدراسة - أيضاً - إلى أن الإفصاح عن هذه المجالات يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على قرارات مستخدمي القوائم المالية⁽¹⁾.

2- دراسة Mohammed Amer Rahe بعنوان (أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية- دراسة في الشركة العامة للسمنت الجنوبية)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مجالات المسؤولية الاجتماعية (تنمية العاملين, حماية البيئة, الإسهامات العامة, جودة المنتج) على أداء الشركة المالي في الأجل القصير, أي مدى انعكاس اهتمام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية على زيادة ربحية الشركة وتوسع حصتها السوقية وزيادة قدرتها على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية. توصلت الدراسة إلى أن جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية تؤدي إلى تحسين أداء الشركة في الأجل القصير, وأن الأنشطة الخاصة بتنمية العاملين هي أكثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية تأثيراً على أداء الشركة المالي يليها نشاط الإسهامات العامة ومن ثم نشاط حماية البيئة وأخيراً نشاط جودة المنتج⁽²⁾.

3- دراسة (عبدالحسين) بحث بعنوان: إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العراقية،

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مستوى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، وكذلك بيان مستوى إفصاح هذه الشركات عن هذه المسؤولية في تقاريرها المالية الخارجية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل: في إدراك إدارات هذه الشركات وبشكل عال مسؤوليتها الاجتماعية, مع وجود تدن في إفصاح

الشركات الصناعية عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية، وذلك نتيجة عدم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعدم وجود أنظمة وتعليمات مهنية أو حكومية تلزم بذلك، فضلاً عن عدم تحديد طريقة وأسلوب للعرض في هذا المجال⁽³⁾.

4- دراسة (العليمات) أطروحة دكتوراه في المحاسبة بعنوان: القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية (حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة).

تهدف الدراسة لقياس التكاليف الاجتماعية، وبيان أهمية قياس هذه التكاليف لتحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لشركة مصفاة البترول الأردنية والشركات المماثلة لها، وقد نتج عن الدراسة العملية، أنه لا يوجد تطبيق فعلي (قياس وإفصاح) للمحاسبة الاجتماعية في الشركة المذكورة، وأنّ النظام الحالي لمحاسبة التكاليف في الشركة المذكورة أنفاً يكتفي بحصر وحساب عناصر التكاليف المرتبطة بنشاط المنشأة دون الأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية، مما يؤثر في النتائج وبيانات التكاليف للنشاط، وعلى اتخاذ القرارات، وأنّ الشركة موضع الدراسة تلوث البيئة بحد أعلى من المستويات المسموح بها، مما يؤدي إلى الإضرار بالعاملين، والمجتمع، والغلاف الجوي، وهدر للطاقات الإنتاجية الضائعة، وارتفاع تكاليف الصيانة لممتلكاتها، وبالتالي تصبح هذه المنشآت عبئاً على المجتمع الذي تعيش فيه بدل المساهمة في تنميته⁽⁴⁾.

5- دراسة (عبدالرزاق الفرح ومحمد الهنراوي) بحث بعنوان: مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، دراسة حالة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان (2007)، ومعرفة أثر كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات في درجة الإفصاح، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم بناء مؤشر للمسؤولية الاجتماعية، ومن ثم فحص التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة للوقوف على مدى الإفصاح، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير ذي دلالة احصائية لحجم الموجودات وحجم المبيعات في مستوى الإفصاح الاجتماعي⁽⁵⁾.

8- دراسة (فهد الفحماة) بعنوان: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الكويتية، جامعة الشرق الأوسط:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة، وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة⁽⁶⁾.

9- دراسة (الزهرة رحمانى) بعنوان: تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار حاسي مسعود — ورقة للفترة (2000 - 2013).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يخلفه التزام المؤسسة الاقتصادية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي، وكحالة تطبيقية تم اختيار المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار خلال الفترة (2000 - 2013)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة لغرض التعرف على واقع تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة محل الدراسة، وكذلك الاعتماد على تحليل الوثائق المحاسبية والمالية في حساب مجموعة من المؤشرات لتقييم أدائها المالي قبل وبعد المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة يؤدي إلى تحقيق مبدأ الربح على المدى الطويل، كما يكسبها علاقات جيدة مع عملائها، وكذلك تحسين سمعتها مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي على المدى الطويل، ومنه الوصول إلى مكانه تؤهلها على المنافسة مع المؤسسات الكبرى⁽⁷⁾.

10- دراسة (يحي عبداللوي) بعنوان: أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب.

استهدفت الدراسة قياس مدى التزام وتطبيق مؤسسة "بلاستي أنابيب" لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ومحاولة تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومعرفة أثره عن الأداء المالي لها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عنها له أثر إيجابي على مستوى مجموعة من مؤشرات الأداء المالي كالاحتياج في رأس مال العامل والخزينة والمردودية الاقتصادية ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول، في حين نلاحظ بعض الآثار

السلبية له على مستوى بعض المؤشرات الأخرى ك رأس مال العامل ونسب دوران الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية⁽⁸⁾.

يظهر من خلال استعراض وتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة :

أن الالتزام بالإفصاح عن هذه المجالات (المستهلكون، المجتمع المحلي، تنمية الموارد البشرية، حماية البيئة، المساهمات العامة، جودة المنتج)، وأنشطة المسؤولية الاجتماعية تؤثر تأثيراً ذا دلالة احصائية على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وتؤدي إلى تحسين أداء الشركة في الأجل القصير، وهذا ما توصلت إليه دراسة كل من **جني محمد علاء الدين، وبراق محمد، Mohammed Amer Rahe، فهد الفحما،** كما أنّ تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة يؤدي إلى تحقيق مبدأ الربح وتحسين أدائها المالي على المدى الطويل، ووصولها إلى مكانه تؤهلها على المنافسة مع المؤسسات الكبرى، وهذا ما توصلت إليه دراسة **الزهرة رحمانى** بينما توصلت دراسة **يحي عبد اللاوي** بوجود أثر إيجابي على مستوى مجموعة من مؤشرات الأداء المالي ك الاحتياج في رأس مال العامل والخزينة والمردودية الاقتصادية ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول، مع وجود بعض الآثار السلبية على مؤشر كل من رأس مال العامل ونسب دوران الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، إلا ان دراسة **عبدالحسين** أكدت بأن عدم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعدم وجود أنظمة وتعليمات مهنية أو حكومية تلزم ذلك يؤدي الى تدني الإفصاح، كما أن عدم حماية البيئة ووصول التلوث البيئي بحد أعلى من المستويات المسموح بها، سيؤدي إلى الإضرار بالعاملين، والمجتمع، والغلاف الجوي، وهدر للطاقات الإنتاجية الضائعة، وارتفاع تكاليف الصيانة لممتلكاتها، وبالتالي تصبح هذه المنشآت عبئاً على المجتمع الذي تعيش فيه بدل الإسهام في تنميته وهذا ما توصلت إليه دراسة **العليمات**، كما أنه لا يوجد تأثير كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات في درجة الإفصاح، وهذا ما توصلت إليه دراسة **عبدالرزاق الفرّح ومحمد الهندراوي**.

ومن خلال نتائج الدراسات السابقة يمكن اشتقاق فرض الدراسة على النحو التالي:

يوجد لدى الشركات سياسات محاسبية كافية تساعد على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالشركة، وتوجد حوافز تشجع الشركات الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية.

سادساً – منهج البحث:

يتم في هذه الدراسة تبني المنهج الوصفي في الجانب النظري بالاعتماد على المصادر والمراجع المتمثلة في الكتب والمجلات العلمية والبحوث والرسائل العلمية التي تتناول موضوع الدراسة, بينما في الجانب العملي يتم تبني المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية بالاعتماد على إعداد صحائف استمارة وتوزيعها على عينة من الشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية.

سابعاً – مجتمع الدراسة :

يمثل مجتمع الدراسة الشركات الصناعية في غرب ليبيا

ثامناً – عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من خلال استخدام طريقة العينة القصدية, وذلك بسبب الظروف الأمنية التي تمر بها الدولة الليبية حالياً فتم اختيار عينة الدراسة بما يتفق مع ظروف الباحثين الأمنية وامكانياتها المالية, وتتمثل عينة الدراسة في الشركات الآتية :

— شركة الزاوية لتكرير النفط.

— شركة مليته للنفط والغاز.

— الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة فرع (صرمان).

— الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة.

تاسعاً – أساليب جمع البيانات :

اعتمد الباحثان في جمع البيانات لاختبار فروض الدراسة على استمارة الاستبيان.

عاشراً – أساليب تحليل البيانات :

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس مدى استجابة أفراد العينة في اعداد استمارة الاستبانة, و استخدم برنامج (spss) للمعالجة والتحليل واختبار المتغيرات والفروض إحصائياً باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة, واختبار (T-TEST)

الحادي عشر – خطة البحث :

تشتمل خطة البحث على مقدمة, ومبحثين, وفهرس للمراجع.

حيث تنقسم خطة البحث إلى الآتي :

المبحث الأول — الإفصاح المحاسبي ودوره في الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية. المبحث الثاني - اختبار فرض البحث والنتائج والتوصيات

المبحث الأول — الإفصاح المحاسبي ودوره في الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية:

يعد الإفصاح المحاسبي أحد المبادي المحاسبية الرئيسية في إعداد القوائم المالية ويعتمد الإفصاح المحاسبي على التأهيل العلمي والخبرة المهنية التي يجب أن تتوفر في المعدل للتقرير المالية لأن الإفصاح المحاسبي يعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب المعدل للتقارير المالية، حيث يعرف الإفصاح بأنه " عملية إظهار المعلومات المالية سواء أكانت كمية أم وصفية في البيانات المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل البيانات المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي البيانات المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة " (9)

وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي عن معلومات النشاط الاجتماعي في القوائم المالية يعتمد - أيضا - على المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية، وعلى التقدير الشخصي للمحاسب المعدل للتقرير المالية والمتمثلة في الخبرة والمهارة والتأهيل العلمي للمحاسب ونتيجة لما سبق فإن الإفصاح المحاسبي العادل وفق مانص عليه المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في الفقرة رقم (15) يتطلب ما يأتي:

أ. يتوجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للشركة بحيث تمثل البيانات المالية المتطلبات الخاصة كافة وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.

ب. تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية وموثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

ج. تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للشركة (10).

وعليه فإن الإفصاح المحاسبي للنشاط الاجتماعي من وجهة نظرنا يجب أن يفصح عن الآتي:

- يجب الإفصاح على المعلومات المالية للتكاليف المنفقة على الأنشطة الاجتماعية (العاملين- البيئة- المساهمة في تنمية المناطق المتواجدة فيها أعمال الشركة).
- يجب محاولة تقدير المنافع المتحصل عليها والناجئة من الحوافز التي تمنحها الدولة أو من المنظمات المحلية أو الدولية للشركات التي تسهم في الأنشطة الاجتماعية.
- يجب اعداد تقارير مالية سواء كانت كمية أم وصفية تفصح عن الأنشطة الاجتماعية وتكون ملحقة للتقارير المالية الرئيسية للشركة.
- يجب الإفصاح عن الحوافز التشجيعية التي تقدمها الدولة, والمنظمات المحلية والدولية للشركة

ويحقق الإفصاح الجيد عدداً من المزايا تتمثل في الآتي:

1. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بصورة مستمرة يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات الذي تستخدمه الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.
 2. إنّ الإفصاح المحاسبي يساعد المستفيدين من المعلومات المحاسبية في الاستخدام الجيد للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.
 3. يمكن الإدارة في بيان إسهام المنشأة في تقديم خدمات للجميع، ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، والمنظمات ككل.
 4. إنّ الإفصاح المحاسبي يوفر المعلومات الصحيحة، والشفافة، والمفيدة للمتعاملين في السوق ومعاملاتهم بشكل جيد لتحقيق سوق كفؤ.
 5. إنّ الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً جيداً في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية بحيث يؤدي الإفصاح إلى تقليل عدم الموثوقية فيما يخص الاستثمار، واستقطاب المدخرين على إعطاء أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متاحة للجميع.
- ويتبين من ذلك أنّ الإفصاح المحاسبي يعد أسلوباً جيداً لتخفيض الاعتماد على المعلومات الداخلية، وتقليل عدم تماثل المعلومات التي تعد للمستخدمين لهذه المعلومات ويمكنها في زيادة القوة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني – اختبار فرض البحث والنتائج والتوصيات :

اولاً – تحليل البيانات واختبار فرض الدراسة وتفسير النتائج :
تم تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة, باستخدام الأساليب الآتية:-

1- ترميز بيانات الدراسة :

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي : (أتفق تماماً – أتفق – محايد – لا أتفق – لا أتفق تماماً) واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن $(3) = 5 / (5+4+3+2+1)$ ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية (spss) أهمها: اختبار كرونباخ ألفا، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار (t)، معامل الارتباط، معامل ارتباط بيرسون، معامل سبيرمان براون⁽¹²⁾:

- تحليل البيانات العامة للدراسة

الجدول رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص

النسبة %	التكرار	التخصص
52.3%	46	محاسبة
18.2%	16	علوم مالية ومصرفية (تمويل ومصارف)
9.1%	8	اقتصاد
20.5%	18	إدارة أعمال
100.0%	88	المجموع

ويتضح أنّ نسبة الموظفين الذين تخصصهم محاسبة كان عددهم (46) التي تقدر بـ(52.3%) وهي النسبة الاعلى لعينة الدراسة وتشكل خاصية إيجابية تتسم بها عينة الدراسة، في حين كان عدد الموظفين الذين تخصصهم تمويل ومصارف (16) وبنسبة تقدر (18.2%) بينما كان الموظفين الذين تخصصهم إدارة أعمال عددهم (18) وبنسبة

(20.5%) من إجمالي العينة وأنّ الموظفين الذين تخصصهم اقتصاد كان عددهم (8) وبنسبة (9.1%) وهي النسبة الاقل بينهم.

العمر

الجدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر

النسبة %	التكرار	العمر
2.3%	2	أقل من 25 سنة
29.5%	26	من 25 إلى 30 سنة
35.2%	31	من 30 إلى أقل من 40 سنة
22.7%	20	من 40 إلى أقل من 50 سنة
10.2%	9	من 50 سنة فما فوق
100.0%	88	المجموع

يبين الجدول رقم (2) أنّ نسبة (35.2%)، من أفراد عينة الدراسة بعمر (من 30 الى أقل من 40 سنة) وهي النسبة الأكبر للأفراد من عينة البحث، بينما جاءت بالمرتبة الثانية للموظفين الذين أعمارهم من 25 إلى أقل من 30 سنة بنسبة (29.5%) ويتضح أنّ نسبة الموظفين الذين أعمارهم أقل من 30 الى 40 سنة التي تقدر بـ(35.2%) وتشكل خاصية إيجابية تنتم بها عينة الدراسة، حيث إنّ أكثر من ثلث العينة من الموظفين الذين لديهم خبرة كافية.

المركز الوظيفي :

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المركز الوظيفي

النسبة %	التكرار	المركز الوظيفي
7.9%	7	مدير الشؤون الإدارية والمالية
6.8%	6	المدير المالي
5.7%	5	رئيس قسم الحسابات والمالية
5.7%	5	المراقب المالي
73.9%	65	موظف
100.0%	88	المجموع

أظهر التحليل الإحصائي للمركز الوظيفي في عينة الدراسة بأن من إجمالي المبحوثين هم من الموظفين بواقع 88 موظفاً في حين بلغت الشؤون الإدارية والمالية (7) وعدد المدراء الماليين (6) لكل منهم وعدد المراقبين الماليين (5)، وعدد رؤساء أقسام الحسابات والمالية (5) وهذا ما تمّ بيانه في الجدول رقم (3).

عدد سنوات الخبرة :

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
3.4%	3	أقل من 3 سنوات
15.9%	14	من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات
22.7%	20	من 6 سنوات إلى أقل من 9 سنوات
20.5%	18	من 9 سنوات إلى أقل من 12 سنة
37.5%	33	من 12 سنة فما فوق
100.0%	88	المجموع

يبين الجدول رقم (4) أنّ النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة يمتلكون سنوات خبرة عالية، وهي النسبة الأكبر في أفراد العينة (عينة البحث) حيث بلغت نسبتهم (37.5%) والذين يمتلكون خبرة أقل من 3 سنوات أقل نسبة في أفراد العينة وبنسبة (3.4%) مما يدل على أنّ العينة المبحوث يمتلكون الخبرة الكافية في العمل وامتلاك الإدراك الكافي للإجابة عن فقرات الاستبانة وهذا ما بيّنه الجدول (4).

- تحليل بيانات الدراسة :

تحليل أبعاد الفرضية الاتية: يوجد لدى الشركة سياسات محاسبية كافية تساعد على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالشركة، وتوجد حوافز تشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية.

جدول رقم (5) يوضح آراء عينة الدراسة حول سياسات وحوافز تساعد وتشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية

الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط العينة	درجة الموافقة					القيمة	العبارة	ت
			لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً			
1	0.870	2.72	05	33	33	16	01	ت	يوجد لدى الشركة سياسات محاسبية للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية	1
			5.7	37.5	37.5	18.2	1.1	%		
2	1.174	2.28	25	36	07	17	03	ت	تقوم الشركة بالإفصاح عن أية معلومات اجتماعية تخص الشركة	2
			28.4	40.9	8.0	19.3	3.4	%		
3	1.129	1.89	44	23	12	05	04	ت	توجد حوافز تشجع الشركة على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية	3
			50.0	26.1	13.6	5.7	4.5	%		

الجدول رقم (5) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (سياسات وحوافز تساعد وتشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية)، ومن الجدول يلاحظ أنّ عبارة (يوجد لدى الشركة سياسات محاسبية للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة (لا أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (37.5%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.72) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري (0.870).

وجاءت عبارة (تقوم الشركة بالإفصاح عن أية معلومات اجتماعية تخص الشركة) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة (لا أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (40.9%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.28) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري (1.174).

وأنت عبارة (توجد حوافز تشجع الشركة على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة (لا أتفق تماماً) مرتفعة على هذه

العبارة ويساوي (50.0%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.89) وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (1.129).

ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات العينة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور سياسات وحوافز تساعد وتشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية، تم استخدام اختبار (t) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور سياسات وحوافز تساعد وتشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية والجدول رقم (3-19) يبين ذلك.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على محور سياسات وحوافز تساعد وتشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية

متوسط العينة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري للعينة	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة اختبار t	مستوى المعنوية المشاهد
			الحد الأدنى	الحد الأعلى		
2.29545	32.38%	0.72085	2.1427	2.4482	29.872	0.000

الجدول رقم (6) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة حول (سياسات وحوافز تساعد وتشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية) ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.29545) وبوزن نسبي (32.38%) بانحراف معياري (0.72085)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع الدراسة يتراوح بين (2.1427 - 2.4482).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (29.872) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.645)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول محور (سياسات وحوافز تساعد وتشجع الشركة الصناعية على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية) أقل من (3) المتوسط الافتراضي (تحت المتوسط)، بما

يدل على أنّ غالبية مجتمع الدراسة يؤكدون على أن الشركة الصناعية لا توجد لديهم سياسات محاسبية كافية تساعدهم على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالشركة، و لا توجد حوافز تشجع على القيام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ببياناتها المالية.

طرق الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية :

جدول رقم (7) يوضح آراء عينة الدراسة حول طرق الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية

الترتيب	الإفصاح المعياري	متوسط العينة	درجة الموافقة					العبارة	ت
			لا اتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً		
1	0.624	3.47	00	01	07	09	00	ت	1
			00.0	5.8	41.2	53.0	00.0	%	
3	0.600	3.12	00	02	11	04	00	ت	2
			00.0	11.7	64.7	23.5	00.0	%	
2	0.606	3.35	00	01	09	07	00	ت	3
			00.0	5.8	53.0	41.2	00.0	%	

جملة من أجابوا (17)

الجدول رقم (7) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (طرق الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية)، ومن الجدول يلاحظ أنّ عبارة (تفصيح عن المعلومات الاجتماعية بشكل كمي) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (53.0%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.47) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكرات الخماسي، وبانحراف معياري (0.624).

وجاءت عبارة (تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل كمي ووصفي) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة (محايد) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (53.0%)، وإنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.35) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري (0.606).

وأنت عبارة (تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل وصفي) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة (محايد) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (64.7%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.12) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري (0.600).

ومما سبق يتبين أنّ طرق الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية جاء ترتيبها حسب التالي:

1. تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل كمي.
 2. تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل كمي ووصفي.
 3. تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل وصفي.
- أسباب عدم إفصاح إدارة الشركة عن المعلومات الاجتماعية الخاصة بالشركة تتمثل في الجدول التالي :

جدول رقم (8) يوضح آراء عينة الدراسة حول أسباب عدم إفصاح إدارة الشركة عن المعلومات الاجتماعية

ت	العبارة	القيمة	درجة الموافقة					متوسط العينة	الانحراف المعياري	الترتيب
			لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً			
1	لأن المستخدمين لا يهتمون بهذا النوع من المعلومات	ت	00	03	17	33	08	3.75	0.745	1
		%	00.0	5.0	27.8	54.0	13.1			
2	لأن هناك غياباً للشعور بأهمية المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها بالبيانات المالية	ت	01	03	19	31	07	3.68	0.792	2
		%	1.6	5.0	31.1	50.8	11.5			
3	لأن هنالك صعوبة كبيرة في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية المتعلقة بالشركة	ت	01	05	19	28	08	3.61	0.881	3
		%	1.6	8.2	31.1	46.0	13.1			

جملة من أجابوا (61)

الجدول رقم (8) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (أسباب عدم إفصاح إدارة الشركة عن المعلومات الاجتماعية)، ومن الجدول يلاحظ أنّ عبارة (لأنّ المستخدمين لا يهتمون بهذا النوع من المعلومات) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (54.0%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.75) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.745).

وجاءت عبارة (لأنّ هناك غياباً للشعور بأهمية المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها بالبيانات المالية) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (50.8%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.68) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.792).

وأنت عبارة (لأنّ هناك صعوبة كبيرة في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية المتعلقة بالشركة) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (46.0%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.61) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.881).

ومما سبق يتبين أنّ أسباب عدم إفصاح إدارة الشركة عن المعلومات الاجتماعية جاء ترتيبها حسب التالي:

1. لأنّ المستخدمين لا يهتمون بهذا النوع من المعلومات.
 2. لأنّ هناك غياباً للشعور بأهمية المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها بالبيانات المالية.
 3. لأنّ هناك صعوبة كبيرة في قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية المتعلقة بالشركة.
- الحوافز التي تساعد الشركة على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (9) يوضح آراء عينة الدراسة حول الحوافز التي تساعد الشركة على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	الإحتراف المعياري	متوسط العينة	درجة الموافقة					القيمة	العبارة	ت
			لا اتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً			
1	0.527	4.56	00	00	00	04	05	ت	الحصول على رضا العاملين والمستهلك والمستثمر	1
			00.0	00.0	00.0	44.4	55.5	%		
5	1.000	4.00	00	01	01	04	03	ت	توفير التمويل المالي بقروض ميسرة وبتكلفة منخفضة	2
			00.0	11.1	11.1	44.4	33.3	%		
3	0.667	4.22	00	00	01	05	03	ت	الحصول على وفورات ضريبية	3
			00.0	00.0	11.1	55.5	33.3	%		
2	0.707	4.33	00	00	01	04	04	ت	الحصول على القدرة التنافسية والتميز للشركة	4
			00.0	00.0	11.1	44.4	44.4	%		
4	0.782	4.11	00	00	02	04	03	ت	قيام الشركة بإنتاج السلع وبيعها وتحقيق أقصى ربح يعتبر ذلك حافزاً للإسهام في تحقيق رفاهية المجتمع	5
			00.0	00.0	22.2	44.4	33.3	%		
6	0.601	3.89	00	00	02	06	01	ت	حوافز أخرى	6
			00.0	00.0	22.2	66.6	11.1	%		

جملة من أجابوا (09)

الجدول رقم (9) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (الحوافز التي تساعد الشركة على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية)، ومن الجدول يلاحظ أنّ عبارة (الحصول على رضا العاملين والمستهلك والمستثمر) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة (أتفق تماماً) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (55.5%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.56) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.527).

وجاءت عبارة (الحصول على القدرة التنافسية والتميز للشركة) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (44.4%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.33) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.707).

وأنت عبارة (الحصول على وفورات ضريبية) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (55.5%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.22) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.667).

وجاءت عبارة (قيام الشركة بإنتاج السلع وبيعها وتحقيق أقصى ربح يعتبر ذلك حافزاً للمساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (44.4%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.11) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.782).

وأنت عبارة (توفير التمويل المالي بقروض ميسرة وبتكلفة منخفضة) في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (44.4%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.00) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (1.000).

وجاءت عبارة (حوافز أخرى) في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة (أتفق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (66.6%)، وأنّ متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.89) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.601).

ومما سبق يتبين أنّ الحوافز التي تساعد الشركة على الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية جاء ترتيبها حسب التالي:

1. الحصول على رضا العاملين والمستهلك والمستثمر.
2. الحصول على القدرة التنافسية والتميز للشركة.
3. الحصول على وفورات ضريبية.
4. قيام الشركة بإنتاج السلع وبيعها وتحقيق أقصى ربح يعتبر ذلك حافزاً للإسهام في تحقيق رفاهية المجتمع.
5. توفير التمويل المالي بقروض ميسرة وبتكلفة منخفضة.
6. حوافز أخرى.

التوصيات :

- 1- يجب إقامة دورات تدريبية وتوعية من الجهات المختصة بشكل دوري للمدراء والمسؤولين بالشركات لتعريف بأهمية المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بالبيانات المالية.
- 2- يجب وضع حوافز تشجيعية من قبل الدولة سواء كانت حوافز معنوية أو مادية في شكل منح، او قروض ميسرة وبتكلفة منخفضة، او تسهيلات، أو مزايا أخرى تمنحها الدولة للشركات التي لها نشاطات اجتماعية ويتم الإفصاح عنها ببياناتها المالية.
- 3- يجب إقامة دورات وندوات علمية تتبناها الجامعات والمعاهد المتخصصة في مجال المحاسبة لدراسة إمكانية إيجاد حلول لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.
- 4- يجب تطوير وتعديل مناهج محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المعاهد العليا والجامعات متخصصة في مجال المحاسبة بشكل يتفق مع التطور الاقتصادي.
- 5- على الشركات الصناعية الاهتمام بالمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية (المجالات المتعلقة بالموارد البشرية، والمجالات المتعلقة بالموارد البيئية، والمجالات المتعلقة بحماية المستهلك، ومجال الإسهامات العامة) ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الآتي:

أ. الاهتمام بمجال تنمية الموارد البشرية وإعطائها الاهتمام الأكبر ، من خلال تحقيق أقصى إشباع ممكن للمطالب والحاجات الإنسانية، على اعتبار أن الاهتمام بالعاملين وتحسين نوعية حياتهم أمراً طبيعياً، كما أنّ الاهتمام بالعاملين هو مسؤولية اجتماعية وأخلاقية ومعنوية تقع على عاتق الشركات، وتؤثر على أدائها فضاء

العاملين على الخدمات والحوافز التشجيعية التي يتلقونها من شركتهم سينعكس إيجابياً على نمو وازدهار وتحسين إنتاجيتهم لصالح شركتهم.

ب. تفعيل دور جهاز حماية المستهلك، باعتبار إذا كان المستهلك في حاجة إلى الحماية منذ القدم فإن حاجته إليها في العصر الحديث قد زادت وأصبحت أكثر إلحاحاً، نتيجة التطور الهائل الذي شمل كل نواحي الحياة الاقتصادية، حيث تطورت أساليب الإنتاج وتنوعت طرق التوزيع وتعددت فنون الدعاية والإعلان عن المنتجات والخدمات وحلت المواد الاصطناعية محل المواد الطبيعية وخاصة منها الغذائية والدوائية، الأمر الذي يتطلب حماية حقوق المستهلك، وضمان نزاهة المعاملات الاقتصادية، وسلامة المنتجات، والتحقق من مطابقتها للمعايير والمواصفات القياسية.

ج. مشاركة الشركات الصناعية الليبية في خدمة المجتمع المحلي والتفاعل معه، من خلال الإسهام في الواجبات والمسؤوليات والنشاطات الاجتماعية ذات الصلة، الأمر الذي قد يعود بالنفع على تلك الشركات على الأقل في المدى الطويل من جهة وعلى الرفع من مستوى الرفاهية العامة من جهة أخرى، وبالتالي يقل العبء الذي يقع على عاتق الدولة.

د. قيام الشركات الصناعية بزيادة الدور المطلوب منها بيئياً، من خلال الإسهام الأكبر في تقديم خدمات بيئية والإسهام في حل بعض المشاكل الكامنة في البيئة التي تمارس فيها نشاطها ويعاني منها المجتمع المحيط، بصرف النظر عما إذا كانت هي المسبب الرئيسي لتلوث البيئة، أم من الشركات الأخرى المنافسة.

الهوامش :

- 1- التاريخ 2020/3/5 الاحد لساعة 9:51 دقيقة
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93604>
https://www.researchgate.net/publication/330502366_atrh_almswwlyt_alajtmayt_ly_alada_almaly_llshkrat_alsnayt_drast_fy_alshrkt_alamt_llsmnt_aljnwbyy
- 2- مجيد عبدالحسين هاتف، إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والإفصاح عنها في التقارير المالية الخارجية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 8، العدد 4، 2006.
- 3- نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية (حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.
- 4- عبدالرزاق الفرح ومحمد الهندراوي، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، دراسة حالة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، 2008، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 2، الأردن، 2011.
- 5- الفحماء، فهد راعي، مدى التزام الشركات المساهمة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2012م. الزهرة رحمان، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار حاسي مسعود — ورقة للفترة (2000 – 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقة الجزائر، 2014.
- 6- عبد اللاوي يحي، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير - دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، سنة 2015م.
- 7- سمير، نذير، الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح — ورقة، الجزائر، سنة 2013م، ص 11.
- 8- الجبوري، فؤاد عبدالمحسن، سنة 2013م، مبادئ المحاسبة المالية، دار الكفيل للنشر، ص 66,67.
- 9- السويداوي، محمد مشرف حماد، الحاكمية المؤسسة وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، سنة 2014م، ص 27.
- 10- العماري علي عبد السلام، العجيلي علي حسين، الإحصاء والإحتمالات النظرية والتطبيق، (فاليتا : منشورات ELGA)، 2000، ص 619.